

تحرك عاجل

ناشطات يواجهن المحاكمة

في 13 مارس/آذار 2019، مثلت 11 ناشطة في محاكمة أمام المحكمة الجزائية بالرياض بعدما كن يُحتجزن دون أن توجه لهن أي تهمة منذ مايو/أيار 2018. وقد اتهمن بالتواصل مع منظمات دولية، تضمنت منظمة العفو الدولية، ووسائل إعلام أجنبية ونشطاء آخرين. واتهم بعضهن أيضًا بالدعوة إلى إعمال حقوق المرأة وإنهاء نظام ولاية الرجل. كما لم يُتَح المجال لهن بالوصول إلى محاميهن خلال فترة الاعتقال. وتدعو منظمة العفو السلطات السعودية إلى إسقاط هذه التهم والإفراج عن الناشطات وغيرهن ممن لا يزالون قيد الاحتجاز دون أن توجه لهم تهمة، على الفور وبدون شرط أو قيد.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيرك الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

فاكس: +966 11 403 3125

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود،

تحية طيبة وبعد ...

كانت أجبين الهذلول، وإيمان النفجان، وعزيزة اليوسف، وأمل الحربي، والدكتورة رقية المحارب، ونوف عبد العزيز، ومياء الزهراني، وشادن العنزي، والدكتورة عبير النمكاني والدكتورة هتون الفاسي، وسيدة أخرى من بين مجموعة من الناشطات السعوديات اللاتي احتُجزن في أعقاب موجة عارمة من الاعتقالات منذ مايو/أيار 2018. وقد ناضل الكثير من الناشطات اللاتي قُدمن إلى المحاكمة ضد حظر القيادة

المفروض على السيدات بالمملكة العربية السعودية منذ وقت طويل، وكذلك من أجل إنهاء نظام ولاية الرجل. وفي 13 مارس/آذار 2019، اتُهمت بعض الناشطات بالتواصل مع منظمات دولية، تضمنت منظمة العفو الدولية، وصحفيين ونشطاء آخرين.

وحتى الجلسة الأولى من المحاكمة في 13 مارس/آذار 2019، ظلت الناشطات قيد الاحتجاز دون توجيه أي تهمة لهن. واعتُقلن بمعزلٍ عن العالم الخارجي دون أن يُتاح لهن الاتصال بأسرهن أو محاميهن خلال الثلاثة أشهر الأولى من الاعتقال. كما تعرضت بعض السيدات للعنف الجنسي والتعذيب غيره من ضروب المعاملة السيئة.

لذا، نحث جلالكم على أن تُسقطوا جميع التهم الموجهة بحق الناشطات الإحدى عشرة جميعًا، وأن تُفرجوا عنهن على الفور وبدون شرطٍ أو قيد، إذ أنهن سجينات للرأي، لم يُحتجزن سوى لممارستن السلمية لحقهن في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. كما نحث جلالكم على أن تُتيحوا لجميع المحتجزين سبل الاتصال بمحاميهم، وأن تسمحوا للمراقبين المستقلين بالتحقيق بشأن مزاعم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الإيذاء الجنسي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

منذ مايو/أيار 2018، اعتُقل في السعودية ما لا يقل عن 15 مدافعًا عن حقوق الإنسان، من بينهم مدافعات عن حقوق الإنسان، دون أن تُوجه لهم تهمة. فقد أفادت وكالة الأنباء السعودية، في 19 مايو/أيار 2018، بأن سبعة أفراد اعتُقلوا لـ "تواصلهم المشبوه مع جهات خارجية فيما يدعم أنشطتهم" و"تجنيد أشخاص يعملون بمواقع حكومية حساسة"، و"تقديم الدعم المالي للعناصر المعادية في الخارج بهدف النيل من أمن واستقرار المملكة وسلمها الاجتماعي والمساس باللحمة الوطنية". وكان من بين هؤلاء الذين اعتُقلوا مدافعات عن حقوق الإنسان البارزات أُجین الهذلول وإيمان النفجان وعزيزة اليوسف. وقد واجهن اتهامات عبر وسائل الإعلام الموالية للدولة، تضمنت انتهاك الأمر الملكي رقم 44/أ، أحد المراسيم المترتبة على قانون مكافحة الإرهاب الصادر في 2014، من خلال تشكيل "خلية"، وتهديد أمن الدولة من خلال "تواصلهن مع جهات خارجية بهدف النيل من استقرار المملكة والمساس باللحمة

الاجتماعية". ويُذكر أنه قد استُند فيما مضى إلى الأمر الملكي رقم 44/أ في محاكمة مدافعين عن حقوق الإنسان. وخلال القضية، طلب ممثل النيابة توقيع أقصى عقوبة ممكنة على التهم الموجهة إلى المتهمين والتي تضمنت، من جملة تهمٍ أخرى، تهمة "الانتماء للتيارات أو الجماعات - وما في حكمها - الدينية أو الفكرية المتطرفة أو المصنفة كمنظمات إرهابية داخليًا أو إقليميًا أو دوليًا"، والتي يُعاقب عليها، وفقًا للأمر الملكي رقم 44/أ، بالسجن لما يصل إلى 20 عامًا.

وفي يوليو/تموز 2018، تعرضت الناشطتان البارزتان سمر بدوي ونسيمة السادة أيضًا للاحتجاز التعسفي. كما احتجزت السلطات ناشطتي حقوق المرأة نور عبد العزيز ومياء الزهراني، في يونيو/حزيران 2018، واحتُجز كذلك نشطاء تعرضوا للاضطهاد لعملمهم في مجال حقوق الإنسان مثل محمد البجادي وخالد العمير. كما وردت أنباء عن اعتقال ناشطة حقوق المرأة البارزة، والأستاذة الجامعية هتون الفاسي، بعد بضع أيامٍ من رفع الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارات، في يونيو/حزيران 2018.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وردت أنباء تُفيد بوقوع أعمال تعذيب وعنف جنسي، وغير ذلك من سوء المعاملة بحق العديد من النشطاء في الأشهر الثلاثة الأولى من احتجازهم، وتضمن هؤلاء عدة سيدات معتقلات منذ مايو/أيار 2018. (انظر [البيان الصحفي](#): المملكة العربية السعودية: أنباء تفيد بتعرض الناشطين المحتجزين للتعذيب والتحرش الجنسي).

وتمثل موجة الاعتقالات التي وقعت في مايو/أيار 2018 نموذجًا للقمع المتواصل المُمارس ضد حقوق الإنسان في المملكة السعودية، واستمرار خنق حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع. فمنذ مطلع 2018، حوكم العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وأُصدرت بحقهم أحكام قاسية بالسجن، وكذلك أوامر بمنعهم من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والسفر بسبب ممارستهم أنشطة سلمية تتعلق بحقوق الإنسان، وجاء ذلك بمقتضى أحكام قانون مكافحة الإرهاب، والمراسيم المترتبة عليه وقانون مكافحة الجرائم المعلوماتية. (انظر [البيان الصحفي](#): المملكة العربية السعودية: أول مدافعين عن حقوق الإنسان يُصدر عليهما حكم تحت قيادة ولي العهد "الإصلاح" محمد بن سلمان).

وفي 14 مارس/آذار 2019، اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة نتيجة الاستعراض الدوري الشامل بشأن المملكة العربية السعودية كآلية للتدقيق في سجل حقوق الإنسان بالبلاد. وعلى الرغم من

قطع وعود بالإصلاح خلال الاجتماع بجنييف، ظلت الناشطات قيد الاحتجاز (انظر [البيان العام](#): المملكة العربية السعودية: مدافعون عن حقوق الإنسان لا يزالون محتجزين على الرغم من وعود الإصلاح).

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة الإنكليزية أو العربية

يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 29 إبريل/نيسان 2019

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: أُجبن الهذلول، وإيمان النفجان، وعزيزة اليوسف، وأمل الحربي، والدكتورة رقية المحارب، ونوف عبد العزيز، ومياء الزهراني، وشدن العنزي، والدكتورة عبير النمكاني والدكتورة هتون الفاسي (صيغ المؤنث)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/8478/2018/en/>